

قبل أيام من تفعيل التصنيف.. ارتباك حوثي بين قبول وساطة عمان وأزمة رفع



واشنطن تضع شروطاً واحداً لإعادة النظر في القرار.. ما هو هذا الشرط؟

ماذا لو نجحت واشنطن بتصنيف جماعة الحوثي جماعة إرهابية؟

لماذا جندت عمان كل إمكانياتها لمنع تنفيذ قرار التصنيف؟

هل تنجح عمان بإنقاذ الحوثي من تبعات التصنيف الأمريكي؟

الأسبوع القادم.. الحوثي إرهابي أميركياً

لقواعده الداخلية، كطرف مقاوم يواجه أميركا ومن أجل فلسطين لا يستسلم. ومع كل هذا الارتباك الحوثي، ورغم الوساطة العمانية ومحاولة الفرصة الأخيرة لإنقاذ الحوثي، يؤكد بن سلمان أنه يبقى لإيران رأي آخر وكلمة أخرى.

شرط أميركي واحد لإعادة النظر في القرار قالت واشنطن إنها ستعيد النظر في تصنيف جماعة الحوثي كمنظمة إرهابية بشرط واحد.

السفير الأميركي لدى اليمن ستيفن فاجنر قال في بيان نشره مكتب السفارة على منصة إكس، - إن تصنيف الحوثيين كجماعة إرهابية سيدخل حيز التنفيذ نهاية هذا الأسبوع (16 فبراير الجاري).

السفير أوضح إنه يمكن إعادة النظر في هذا القرار إذا أوقف الحوثيون هجماتهم ضد السفن في البحر الأحمر وخليج عدن.

ومع ذلك يجد نفسه في حرج سياسي أخلاقي، خاصة وأن رهن التطورات في غزّة تمضي ليس نحو حلحلة الأزمة، بل نحو المزيد من التعقيد والدموية، بالإعداد لارتكاب مذبحه مكتملة في رفح المكتظة بالنازحين.

ويرى بن سلمان أن ذلك يجعل الحوثي في وضع إما تدمير مكاسبه الإعلامية السياسية، من خلال خضوعه لحسابات مصالحه بتطبيع الوضع في البحر الأحمر في نزوة قتل الفلسطينيين، أو المضي بالتصعيد ودفع المزيد من الفواتير جراء عقوبات تصنيفه كجماعة إرهابية ورفع وتيرة التدمير الأميركي البريطاني لترسانته العسكرية.

وتعتبر رفح نزوة الدموية الإسرائيلية وتزامناً مع انقضاء فترة السماح الأميركي للحوثي تجعل الحوثي وما بقي من قدراته العسكرية بين مطرقة القصف المستمر، وسندان الإفلاس الحقيقي لمصادفة خطابته، الموجه

العاصمة العمانية مسقط، يتزعمهم المتحدث باسم الجماعة محمد عبدالسلام، منذ بدء الحرب ويمارسون فيها نشاطهم السياسي على الرغم من مخالفة ذلك للدستور العماني الذي منع الرئيس الجنوبي علي سالم البيض من ممارسة أي نشاط طالما هو يقيم على أراضيها.

بن سلمان تطرق إلى الوساطة العمانية الأخيرة، وقال إنها تقوم على مرتكزين: الأول وقف هجمات الحوثي قبل انقضاء المدة المحددة، لبدء تحريك التصنيف من على الورق إلى إجراءات عقابية ملموسة، والثاني استخدام الدبلوماسية النشطة لإخراج الحوثي من خانة الإرهاب.

وأشار إلى أن الحوثي خفض كثيراً من التصعيد في البحر الأحمر كخطوة موازية للتحركات العمانية، ولتقديم رسالة مرنة للأمريكان أنه على استعداد لوقف شامل لاستهدافاته للسفن التجارية.

صعدي السياسة بالعزل والعقوبات بتجفيف الموارد.

قال ذلك الكاتب الصحفي، خالد سلمان، الذي أكد في منشور على حسابه بمنصة إكس، إن عمان تكاد تتحول إلى حاضنة لهذه الجماعة، أولاً بخلق منصات عمل لها في مسقط، وتحويل أراضيها إلى ملتقيات لإضفاء الطابع الشرعي للحوثي، من خلال تسويقه للمجتمع الدولي جماعة سلام وطرف تسوية، وثانياً بتنسيق المواقف بينه وبين جماعات منضوية تحت سقف الشرعية، وتشبيك العلاقات بينهما عبر لجنة استخبارات الديوان السلطاني، وثالثاً بتقوية الحوثي عسكرياً بفتح موانئ التهريب الرسمي، عبر بحارها وأراضيها المتصلة بجنوب اليمن، وبتسهيلات شبكات محسوبة على مسقط، إضافة إلى المنطقة العسكرية الأولى في الجيش الوطني المسك بالنافذ. وتقييم قيادات حوثية بارزة في

الأمناء / متابعات خاصة:

قبيل أيام من تفعيل التصنيف الأميركي لها كمنظمة إرهابية عالمية، تعيش ميليشيا الحوثي الإرهابية، ذراع إيران في اليمن، حالة ارتباك غير مسبوقه وخرجاً سياسياً من قبول الوساطة العمانية أو الاستمرار في تصعيدها ضد السفن البحرية في ظل التهديدات الإسرائيلية باجتياح رفح.

وفي 17 يناير الماضي أعادت إدارة الرئيس الأميركي، جو بايدن، تصنيف ميليشيا الحوثي "كياناً إرهابياً دولياً مصنفاً تصنيفاً خاصاً" (SDGT)، بسبب هجماتها المستمرة على السفن التجارية في المياه الدولية، على أن يدخل التصنيف حيز التنفيذ بعد 30 يوماً.

وفي الأثناء تتحرك سلطنة عمان بكل ثقلها السياسي والدبلوماسي لإنقاذ الحوثي من تبعات هذا التصنيف على

السلطة تسول المرتبات وتُصرف العملة الصعبة للمسؤولين خارج البلد



الرغم من أن معظم أعضائها يقيمون خارج البلاد ولم يقدموا أي مساهمة ملموسة للبلاد على مدى العامين الماضيين. يثار السؤال: لماذا تستمر هذه الهيئات في تلقي المبالغ بالعملة الصعبة ولم يطرح أي من أعضائها هذا السؤال على نفسه؟

وطالب يمينيون المجلس الرئاسي بالتحقيق في هذا الأمر وتوجيه الأسئلة المناسبة للمسؤولين الذين يستمرون في استغلال الموقف والتجاوز عن حاجة الموظفين الضرورية.

يتعين على السلطة الحاكمة التصرف فوراً لوقف هذا النزيف الذي يتسبب في استنزاف الموارد المالية وتدهور الوضع الاقتصادي. يجب على الحكومة أن تعمل على إعادة النظر في سياساتها المالية وتحديد أولوياتها بشكل صحيح، وأن تعطي الأولوية لدفع مرتبات الموظفين وتلبية احتياجاتهم الأساسية.

الموظفين الذين يعانون من تأخر دفع رواتبهم ومعاناتهم المالية. كما أن استخدام العملة الصعبة والتباهي بالإففاق اللا مسؤول ليس سوى انتهاك لحقوق الموظفين وإهانة لكرامتهم. يتوجب على السلطة الحاكمة أن تتخذ إجراءات فورية لتصحيح هذا الوضع وضمان حقوق الموظفين ومعيشتهم الكريمة.

علاوة على ذلك، يجب أن يكون هناك تفتيش ورقابة صارمة على استخدام العملة الصعبة وتحديد الحالات الفعلية التي تستدعي هذا الاستخدام. يجب أن تتم معاقبة المسؤولين الذين يسيئون استخدام الموارد المالية بشكل متهور وغير مسؤول. وبحسب مراقبون فإنه يتوجب أن يكون هناك تعاطف وتضامن مع

الصعبة.

وتصاعدت أصوات يمنية بعد وصول الاقتصاد إلى الحضيض وقرع أجراس المجاعة والغلاء الفاحش في المناطق المحررة بالمطالبه بتغيير سياسة الحكومة وتحويل مرتباتهم بالعملة اليمنية مع خفضها، حيث إن مرتبات موظفي الدولة لم تزيد ريالاً واحداً من أيام عهد الرئيس السابق وقبل انقلاب مليشيا الحوثي الإرهابية على الحكم.

وطالبوا بعودة جميع الوزراء وكبار المسؤولين إلى البلاد وتقديم طلبات صرف مخصصاتهم بالعملة الوطنية والشعور بالمسؤولية وباحتياجات المواطنين وما يعانونه من أزمات مالية واقتصادية واجتماعية كبيرة، ولكن لا يوجد أي توجه منهم لاتخاذ هذه الخطوة.

ما يثير الاستياء بشكل خاص هو استمرار الهيئات التابعة للحكومة في استلام مخصصاتها بالدولار، على

الأمناء / خاص:

تواصل الحكومة تقديم مبالغ ضخمة للمسؤولين المسترخين خارج البلاد، وذلك باستخدام العملة الصعبة. يأتي هذا في ظل انتشار أزمة مالية خانقة تفتك بالحكومة وتؤثر سلباً على القدرة على دفع رواتب الموظفين بالتزامن مع انهيار العملة المحلية والاقتصاد الوطني الذي أثر بالسلب على المواطن.

تعتبر استمرار هذه الخطوة لا مبرر لها ومثيرة للجدل. فقد تم توجيه العديد من النداءات والتوسلات من قبل الموظفين للحكومة لتوفير أموال التشغيل اللازمة لدفع مرتباتهم بعد حملة طويلة من الانتظار والتوسل. ومع ذلك، يبدو أن الحكومة تفضل إنفاق غالبية هذه الأموال بشكل متهور على وزرائها وأصحاب المناصب الرفيعة النازحين في فنادق الخارج وبالعملة

قسم التقارير

د. سالم لعور

مدير الإخراج الفني

مراد محمد سعيد

مدير التحرير

غازي العلوي

رئيس التحرير

عدنان الأعجم

المشرف العام

د. صدام عبدالله

الأمناء

alomana2013@gmail.com

الاراء والكتابات الواردة في الصحيفة لا تعبر بالضرورة عن وجهة نظر الصحيفة وانما تعبر عن وجهة نظر اصحابها.

عدن - المنصورة - شارع القصر تلفون: 341948 وللتواصل عبر الواتساب (772331158) للتواصل حول اعلاناتكم على 771210175